الدولار الأمريكي في ارتفاع نتيجة المعطيات الاقتصادية السيئة

«الوطني»: أسعار العملات تشهد موجة تقلبات

الجنيه الإسترليني ارتفع مع بداية الأسبوع ثم تراجع بقوة

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان اسواق العملات شهدت تقلبات عديدة خلال الاسبوع الماضي تبعا للبيان الذي اصدرته مجموعة الدول السبع الكبرى، والذي اشارت فيه الى وجوب عدم استخدام السياسات الاقتصادية المحلية بحيث تستهدف اسعار العملات، والتي يفترض ان تتحدد أسعارها من خلال السوق نفسه. كما ان المعطيات الاقتصادية الاخيرة والمخيبة للآمال لمنطقة اليورو والمملكة المتحدة واليابان قد تسببت بتقلبات كبيرة في السوق، حيث بلغ مؤشر الدولار الامريكي مع بداية الاسبوع مستوى 80.20 ثم تراجع إلى 79.84 مع منتصف الاسبوع، ليتمكن بعدها من الارتفاع مجددا مع نهاية الاسبوع قبيل اجتماع الدول الصناعية الـ20 الكبرى، ليقفل الاسبوع عند 80.48 بعد ان وصل إلى اعلى مستوى عند 80.62.

واضاف: من ناحية اخرى، افتتح اليورو الاسبوع عند 1.3370 ثم ارتفع مقابل الدولار الامريكي ليصل إلى 1.3520 تبعا للتصريحات التي ادلى بها محافظ البنك المركزي الاوروبي والتي اشار فيها الى ان إحتمال نشوء حرب عملات هو أمر مبالغ فيه، هذا وقد تراجع اليورو لاحقا بشكل ملحوظ بعد صدور عدد من المعطيات الاقتصادية والتي افادت بحصول تراجع في الاقتصاد الالماني والفرنسي، وبحيث بلغ اليورو ادنى مستوى له عند 1.3305، وليقفل الاسبوع عند 1.3362.

الميزان التجاري الأوروبي حقق ارتفاعاً في الفائض التجاري

ومضى: اما الين الياباني فقد شهد فترة متقلبة مع منتصف الاسبوع نتيجة للشكاوى التي تقدمت بها الدول السبع الكبرى فيما يتعلق بسعر الين وهو الامر الذي تسبب بموجة كبيرة من الارباك في السوق، فقد بلغ سعر الين الياباني 94.42 بعد ان صرح وزير المالية الياباني آسو ان البيان الصادر عن مجموعة الدول الصناعية الكبرى قد اكد على ان السياسات التي تتبعها اليابان لمواجهة التضخم لا تعمل على استهداف اسواق تبادل العملات الاجنبية، إلا ان احد المسؤولين الرسميين لدى المجموعة قد صرح لاحقا بان الغاية التي تكمن وراء البيان المذكور تتمثل بالاشارة إلى بعض المخاوف حيال التقلبات الكبيرة التي يشهدها الين الياباني. من ناحية اخرى، تراجع الناتج المحلي الاجمالي في اليابان بشكل غير متوقع خلال الربع الرابع وهو الامر الذي عزز من موقف رئيس الوزراء الياباني آبس لتقديم المزيد من الحوافز النقدية لخفض نسبة التضخم. هذا وقد تراجع زوج العملات الدولار الامريكي / الين الياباني بسبب تحول اهتمام المستثمرين قبيل اجتماع الدول الكبرى الـ20 والذي ترافق مع بعض التوقعات في ان المحافظ الجديد للبنك المركزي الياباني لن يعتمد سياسات نقدية صارمة، وهو الامر الذي تسبب بتراجع زوج العملات الدولار الامريكي / الين الياباني إلى 92.21 وليقفل الاسبوع عند 93.48.

وأكمل: من ناحية ثانية، ارتفع سعر الجنيه الاسترليني مع بداية الاسبوع ليصل إلى 1.5802، ثم تراجع بقوة بسبب التأثير السلبي لمستويات التضخم المرتفعة على القدرة الشرائية للمواطنين، وبالتالي فقد تراجع سعر الجنيه الاسترليني مقابل الدولار الامريكي وذلك إلى ادنى مستوى له خلال فترة الـ6 أشهر والنصف الاخيرة، وليقفل السوق عند1.5516.

تقلبات في أسعار العملات

عدد الأمريكيين المتقدمين للحصول على تعويضات البطالة تراجع بشكل غير متوقع

وارتفعت مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة الامريكية خلال شهر يناير وذلك للشهر الثالث على التوالي، وهو الامر الذي يؤكد على الاستقرار الحاصل في نسبة الانفاق بالرغم من ارتفاع الضرائب المفروضة على الاجور، فقد ارتفعت المبيعات بنسبة 0.1 في المئة وطبقا للنسبة المتوقعة وبحيث انها ما توال دون النسبة المتحققة خلال شهري نوفمبر وديسمبر والتي بلغت 0.5 في المئة. والجدير بالذكر ان ارتفاع حجم الطلب قد ظهر جليا لدى المتاجر ومواقع التسوق الالكترونية وذلك بسبب تحسن ظروف سوق العمل والارتفاع الذي يشهده سوق الاسكان، والذي قد عاد بالنفع على العديد من الشركات مثل شركة غاب المحدودة وشركة تارغيت كورب.

وتراجع عدد الامريكيين المتقدمين للحصول على تعويضات البطالة بشكل فاق التوقعات خلال الاسبوع الماضي، وبالتالي مجددا بعض الآمال في ان تتحسن عملية التعافي الاقتصادي في سوق العمل، فقد تراجع عدد مطالبات تعويضات البطالة بمقدار 27.000 مطالبة ليصل العدد الاجمالي إلى 341.000 مطالبة، وبالتالي فقد تم تعديل توقعات الاسبوع الماضي لترتفع بمقدار 2.000 مطالبة عن التوقعات السابقة.

وشهد مؤشر ثقة المستهلك الامريكي تحسناً جيداً خلال شهر فبراير وذلك نتيجة للعديد من الدلائل التي تشير إلى ارتفاع عدد التعيينات في البلاد، بالرغم من المخاوف المنتشرة حاليا حول احتمال ان تتراجع المداخيل خلال الفترة القادمة، فقد ارتفع مؤشر رويترز/ جامعة ميتشيغان لثقة المستهلك من 73.8 إلى 76.3، متجاوزا حد 74.8 المتوقع.

وما تزال منطقة اليورو غارقة في الركود الاقتصادي وبشكل اكثر من السابق خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة من عام 2012 وذلك تبعا للانكماش الاقتصادي الذي شهدته الدول الاقتصادية الكبرى في منطقة اليورو مثل المانيا وفرنسا، وحيث يعتبر عام 2012 العام الاسوأ الذي تشهده المنطقة على الاطلاق، فقد سجل ذلك العام المرة الاولى التي تشهدها المنطقة لستة كاملة لم تحمل اي نمو اقتصادي خلال اي ربع فيها، وذلك منذ عام 1995، فقد تراجع النمو الاقتصادي بنسبة 0.5 في المئة خلال هذه السنة، اما المعطيات الاقتصادية لمنطقة اليورو فقد تراجعت بنسبة 0.6 في المئة خلال الربع الرابع وذلك بعد ان تراجعت بنسبة 0.1 في المئة سابقا. تجدر الاشارة إلى ان التراجع الحاصل من ربع سنة إلى الذي يليه هو الاكبر منذ عام 2009 وأسوأ بكثير من نسبة 0.4 في المئة المتوقعة، كما ان الاقتصاد الالماني وهو الاقتصاد الاكبر في اوروبا قد تراجع بنسبة 0.6 في المئة ومسجلاً بذلك الاداء الاسوأ له منذ الازمة العالمية ومنذ أصعب مراحلها عام 2009، وذلك بسبب تراجع الصادرات بشكل حاد وبحيث فاقت الواردات. أما الاقتصاد الفرنسي فقد تراجع بنسبة 0.3 في المئة خلال الربع الرابع وبشكل أسوأ بقليل من النسبة المتوقعة.

مبيعات التجزئة في بريطانيا شهدت تراجعاً غير متوقع في يناير

حقق الميزان التجاري الاوروبي ارتفاعاً في الفائض التجاري لشهر ديسمبر ولكن دون التوقعات، وذلك بسبب التراجع الكبير في حجم الواردات والذي فاق التراجع الحاصل في الصادرات، وبالتالي فقد بلغ الفائض التجاري لمنطقة اليورو والتي تضم 17 دولة 11.7 مليار يورو خلال شهر ديسمبر. تجدر الاشارة إلى ان حجم الفائض التجاري قد فاق الحجم المتحقق خلال الفترة نفسها من العام الماضي والذي بلغ 8 مليارات يورو، إلا انه ما يزال دون التوقعات في ان يبلغ حجم الفائض 13.1 مليار يورو.

ومن الملاحظ ان نسبة التضخم في المملكة المتحدة قد بقيت ثابتة خلال شهر يناير للشهر الرابع على التوالي خلافاً للتوقعات، وذلك عند أعلى مستوياتها منذ شهر مايو، فقد بلغت النسبة بحسب المكتب الوطني للاحصاءات 2.7 في المئة والتي لا تكاد تختلف عن توقعات رويترز والتي بلغت 2.8 في المئة. تجدر الاشارة الى انها المرة الاولى التي بقيت فيها نسبة التضخم من دون تغيير لمدة 4 شهور متتالية منذ عام 1996، وهو العام الذي شهد بداية صدور هذه التقارير.

وصرح محافظ بنك انكلترا المركزي مارفن كينج في تقرير التضخم الصادر عن البنك ان التعافي الاقتصادي في البلاد سيتسغرق المزيد من الوقت، كما ان مستويات التضخم ستحتاج الى فترة أطول من المتوقع لكي تبدأ في التراجع وذلك بسبب قدرة البنك المركزي المحدودة لتحسين الاوضاع في البلاد. وعلى وجه التحديد، فإن تفاقم مستويات التضخم من شانه ان يؤدي الى حصول تراجع في الاجور الحقيقية والتي تراجعت بالفعل إلى ادنى مستوياتها منذ عام 2003. واضاف المحافظ كينج خلال المؤتمر ان الركود الاقتصادي الحالي لم يكن عاديا على الاطلاق، وبالتالي فإن التعافي الاقتصادي لن يكون عاديا أيضا، فالحوافز النقدية مهما كان نوعها تملك تأثيراً محدوداً فيما يتعلق بقدرتها على احداث التغيير بمفردها، كما اشار كينج ان ارتفاع مستويات التضخم يعود الى تراجع سعر الجنيه الاسترليني وإلى الارتفاع الحالي الحاصل في الاسعار والذي تم بناءً على طلب الحكومة، فضلاً عن السياسة النقدية الحالية ربحيث ستحتاج كافة البنوك المركزية الى دراسة تأثيرات هذه العوامل المختلفة على الاسعار.

وشهدت مبيعات التجزئة في بريطانيا تراجعا غير متوقع خلال شهر يناير وذلك بسبب الطقس المثلج الذي شهدته البلاد والذي كان على نحو غير اعتيادي، وبحيث ادى الى الحاق الضرر بالكثير من متاجر المواد الغذائية على وجه الخصوص، وبالتالي فقد تراجعت نسبة المبيعات في البلاد والتي تتضمن مبيعات المحروقات بنسبة 0.6 في المئة شهرياً وسنوياً، وهو الامر الذي تسبب بموجة من الارباك في صفوف المحللين الاقتصاديين وتوقعاتهم في ان ترتفع نسبة المبيعات بدلاً من ان تتراجع. هذا ويشير المحللين الاقتصاديين ان السبب الرئيسي وراء هذا التراجع هو الظروف المناخية القاسية التي شهدتها البلاد هذا الشهر، والتي دفعت بالعديد من المتاجر ومحلات المواد الغذائية إلى اغلاق ابوابها والذي ادى بالنتيجة إلى تراجع في نسبة المبيعات خلال الشهر هو الاكبر من شهر مايو من عام 2011. من ناحية اخرى، فإن المبيعات التي لا تشتمل على المحروقات فقد تراجعت بنسبة 0.5 في المئة وذلك دون نسبة 0.4 في المئة المتوقعة، كما تجدر الاشارة إلى ان تراجع القدرة الشرائية في البلاد لا يعود فقط الى الظروف المناخية السيئة بل يعود كذلك الى فترة التضخم الطويلة خلال السنوات الاخيرة.

النمو الاقتصادي الياباني تراجع خلال الربع الأخير

وتراجع النمو الاقتصادي الياباني خلال الربع الاخير بشكل غير متوقع بالرغم من التحسن الحاصل في حجم الاستهلاك، وذلك بسبب تراجع حجم الصادرات وتراجع عدد الاستثمارات في قطاع الاعمال، وهو ما يعزز قضية رئيس الوزراء الياباني آبي لتقديم المزيد من الحوافز النقدية لغرض وضع حد للانكماش الاقتصادي الحالي. فقد تراجع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 0.1 في المئة سنوياً وذلك بعد ان تراجع بنسبة 3.8 في المئة خلال الربع الذي سبق. تجدر الاشارة إلى ان امتداد فترة الانكماش الاقتصادي في اليابان نحو الربع الثالث من العام يشير إلى ان البلاد لم تتمكن بعد من الاستفادة من تراجع سعر الين الياباني ومن ارتفاع اسعار الاسهم.

البنك التجاري يعلن أسماء الفائزين في السحب اليومي

اجرى البنك التجاري الكويتي السحب اليومي على «حساب النجمة»، يوم الأحد 17 فبراير2013 في المركز الرئيسي للبنك، بحضور وزارة التجارة والصناعة ممثلة بالسيد عبدالعزيز اشكناني، وقد فاز كل من: حمد فيصل مطر محمد الصليلي، وبهجت كمال خليل محرم، ومحمد ابراهيم فهمي صالح، وابرار حمود عبدالله دغيم، ومحمد خليل محمد امين، بجائزة قيمتها 7000 دينار كويتي لكل منهم.

ويتميز حساب النجمة الجديد بتأهيل عملائه الفوز بجائزة يومية قدرها 7000 دينار كويتي، ليتفرد البنك التجاري بتقديم اكبر جائزة سحب يومي، بالإضافة إلى اربعة سحوبات كبرى تجرى خلال العام تبلغ قيمة كل جائزة منها 100.000 دينار كويتي تقام في العيد الوطني والتحرير، عيد الفطر، وعيد الأضحى المبارك بالإضافة إلى ذكرى تأسيس البنك في 19 يونيو.

افتتاح معرض ومؤتمر الدفاع الدولي «آيدكس 2013» في أبوظبي

ابوظبي - «كونا»: افتتح اليوم معرض ومؤتمر الدفاع الدولي «أيدكس 2013» ومعرض الدفاع البحري «نافدكس» الذي يستمر حتى 21 من فبراير الجاري بمشاركة كبيرة من الشركات وصناع القرار ورواد الصناعات الدفاعية وكبار القادة والمسؤولين والخبراء من 57 دولة.

وشهد الحضور العرض الرئيسي للافتتاح الرسمي الذي تمثل في سيناريو لهجوم عسكري وهمي وصد هذا الهجوم الذي شاركت فيه جميع انواع الأسلحة الجوية والبرية والبحرية من القوات المسلحة الأماراتية حيث نال إعجاب الحضور.

سجل ثاني انكماش له على التوالي في ديسمبر الماضي

«الكويتية - الصينية»: الإنتاج الصناعي الهندي ينكمش من جديد

قال تقرير صادر عن الشركة الكويتية - الصينية الاستثمارية ان المحللين فوجئوا يوم الثلاثاء بالنتائج الصناعي الهندي الذي سجل ثاني انكماش له على التوالي في شهر ديسمبر 2012. ويعود هذا الانكماش بشكل كبير إلى ضعف أداء القطاع الصناعي، الذي ينتج ثلاثة ارباع الإنتاج الإجمالي، وايضا ضعف أداء قطاع التعدين والمحاجر، وبلغ مستوى الإنتاج الصناعي 0.6- في المئة في ديسمبر 2012، بعد ان كان قد بلغ 0.8- في المئة في نوفمبر 2012.

وكان المحللون يتوقعون ارتفاع الإنتاج الصناعي ليتخطى مرحلة الانكماش إلى معدلات موجبة، لكن مكاسب القطاع الصناعي تستمر بالانخفاض بسبب ضعف الاستهلاك المحلي، والاستثمار، ومستويات الصادرات، وهو ما يخفض كمية السلع الاستهلاكية والرأسمالية على حد سواء.

ويؤثر هذا الانخفاض بدوره على قطاع التعدين والمحاجر، حيث يسبب تراجع النشاط الصناعي انخفاض الطلب على السلع.

ويتاثر القطاع الصناعي سلباً بعدة عوامل، منها الاستهلاك المحلي الذي يستمر بالانخفاض بسبب ضعف القدرة الشرائية التي بعيقها التضخم، والعجز المالي المتزايد الذي خلف تداعياته على التصنيف الائتماني ذي الدرجة الاستثمارية للهند الذي أبعد المستثمرين الأجانب، وآخر حجم الصادرات المنخفض الذي جاء بسبب ضعف الطلب في أوروبا المثقلة بالديون، والتي هي العميل التجاري للهند.

ومن غير المرجح أن تتحسن الصادرات، حيث من المتوقع أن تسجل أوروبا انكماشاً آخر هذا العام.

يعد الإنتاج الصناعي مقياساً للنشاط التجاري، حيث يقيس إنتاج المصانع، وعمليات التصنيع والتعدين ذات الصلة. كما يعكس الإنتاج الصناعي ميول المستهلكين ومعدلات الفائدة، حيث أن معدلات الإنتاج تتأثر بشكل كبير في هذين العاملين.

ولهذا، يستخدم المتنبئون الإنتاج الصناعي حتى يكونوا فهما أفضل للنشاط الاقتصادي في المستقبل. ويعد الإنتاج الصناعي من المؤشرات المصاحبة، مما يعني انه يعكس الوضع الاقتصادي الحالي، وإذا ما زاد النشاط الإنتاجي بشكل سريع، فهذا يعني أن الاقتصاد ينتعش وينمو، لكنه في الوقت ذاته مؤشر إلى ضغوط تضخمية قادمة.

وفي الجانب الآخر، إذا ما ارتفعت الأسعار ولجأ البنك المركزي إلى التضييق النقدي عن طريق زيادة أسعار الفائدة بهدف خفض الضغوط التضخمية، فسينخفض الإنتاج الصناعي والنشاط الاقتصادي بسبب زيادة تكلفة الائتمان.

وقد واصل الإنتاج الصناعي الهندي تراجعه منذ نهاية عام 2010، وإذا ما استمر على أدائه ما دون المستوى المطلوب، سيواصل معدل التضخم الأساسي تراجعه كذلك. وبما أن الأسعار الأساسية تعادل ثلثي سلة أسعار الجملة «WPI»، فيجب أن تتم السيطرة على معدل التضخم، حيث إن مؤشر أسعار الجملة يعتبر أداة أساسية في تقييم سياسة البنك المركزي.

شهد الإنتاج الصناعي الهندي انكماشاً دام ستة شهور وذلك في فترة الشهور التسعة الأولى من السنة المالية التي تمتد إلى مارس 2013، الأمر الذي يعطي إشارات سلبية حول احتمالات النمو في الهند. فانخفاض النشاط الصناعي يرسل رسالة واضحة للحكومة، مفادها أن الوقت لا يسمح بوقفات الرضا عن الذات، حتى بعد أن خفض البنك المركزي الهندي من سعر الفائدة في الشهر السابق.

ومنذ سبتمبر 2012، كثفت الحكومة جهودها نحو دعم النمو الاقتصادي، حيث سهلت القيود على الاستثمارات الأجنبية في قطاعات مثل مبيعات التجزئة، والطيران المدني، والتأمين، كما رفعت من سعر النفط في محاولة لتقليل مصروفات الدعم وتخفيض العجز المالي، إلا انه لا يزال هناك مجال للتحسن.

وبعض العقبات التي تعيق الإنتاج الصناعي هي عدم كفاءة الحكومة في التعامل مع ضعف البنية التحتية والقيود على السياسات الحكومية مثل التأخير في تقديم الموافقات بشأن المشاريع المتعلقة بالبيئة، ومنح حقوق ملكية الأراضي بهدف إقامة المشاريع. ويمر وزيرة المالية الهندي، تشيدامبارام، بضغط كبير في هذه الفترة، حيث يفترض منه تسليم خطة موازنة تركز على النمو للسنة المالية القادمة، وذلك في 28 فبراير الجاري.

ولهذا تواجه الحكومة معضلة سياسية، فهل تشجع على الاندماج المالي لتخفض من العجز أم تتجه إلى سياسة مالية أكثر توسعا لتدعم النمو؟ تحتاج حكومة رئيس الوزراء سينج خطة مالية تهدف للنمو، لتحوز على دعم الشعب قبل الانتخابات القادمة في أوائل عام 2014.

وفيما يعيش الحكومة شللاً سياسياً يبدو أنه سيستمر إلى الانتخابات، بالإضافة إلى معاناتها في محاولة السيطرة على العجز المالي، أصبحت الهند تعتمد على البنك المركزي لمنح الاقتصاد الدفعة التي يحتاجها.

وعلى الرغم من أن البنك المركزي الهندي قد حذر من انه لم يعد هناك مجالاً كبيراً للمزيد من التيسير المالي، فإن تباطؤ الإنتاج الصناعي، وعلى وجه الخصوص تباطؤ القطاع الصناعي، قد يدفع التضخم الهندي إلى الانخفاض أو إبقائه ثابتا، مما قد يوفر للبنك المركزي فرصة أخرى لتخفيض سعر الفائدة خلال اجتماعه القادم في 19 مارس.

مؤشر نتائج الهند

«ماي إتش دي» تسعى لتوسيع نطاق خدماتها في المنطقة

كليف نيلسون

«دبي»: أعلنت شركة «ماي إتش دي ميديا» MY-HD Media» المنصة التلفزيونية عالية الوضوح ومنخفضة التكلفة والتي تقدم نطاقاً عريضاً من القنوات عالية الوضوح للمشاهدين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، عن إتفاقية تعاون طويلة الأمد مع مجموعة «Altech Multimedia» المتخصصة في حلول التكنولوجيا الحديثة للوسائط المتعددة. وتأتي هذه الإتفاقية في إطار استراتيجية شركة «ماي اتش دي» الهادفة إلى التوسع في تقديم خدمات فريدة من نوعها عبر توفير تجربة الاستمتاع بمشاهدة محتوى عالي الوضوح.

وتطرح «ماي إتش دي» أولى أجهزة الإستقبال CCA التي يمكن من خلالها الاشتراك مع أكثر من مشغل حيث تمتاز بخاصية عدم وجود بطاقة إشتراك مع فتحة لمشغل ثان. وستقوم «Altech Multimedia» بتوزيع الأجهزة من خلال شبكة موزعيها المنتشرين في كافة دول المنطقة.

وتعليقاً على توقيع الاتفاقية، قال كليف نيلسون، الرئيس التنفيذي لشركة «ماي إتش دي»: «نعد شراكتنا وتحالفنا الاستراتيجي مع شركة «Altech Multimedia» خطوة في غاية الأهمية بالنسبة لنا، فهي تعتبر إحدى الشركات العالمية الرائدة في إنتاج أجهزة الاستقبال عالية الجودة، وقد أظهرت خلال السنوات القليلة الماضية التزاماً قوياً بالتوسع في أعمالها بالمنطقة. وفي ظل وجود أكثر من 22 مليون شاشة عالية الوضوح في المنطقة يتزايد الطلب من قبل المشاهدين للحصول على محتوى ذو جودة عالية، حيث يبحث غالبية المشاهدين في الوقت الحالي عن حلول بسيطة وسهلة تمكنهم من التمتع بمشاهدة عالية الوضوح لجميع القنوات على كافة الأقمار الصناعية، وباعتقادي أن جهاز الاستقبال CCA من «ماي إتش دي» يتيح لهم إمكانية الحصول على ذلك».

وقال بارتولوميو كابوتو، الرئيس التنفيذي في «Altech Multimedia» - اوروبا: «نحن سعداء لأنه تم اختيارنا من قبل شركة «ماي إتش دي» كموزعين للمنتجات التفاعلية عالية الوضوح في منطقة الشرق الأوسط. ويهدف هذا التعاون الى تطوير أجهزة الإستقبال وتوفير خدمة الاستمتاع بمشاهدة قنوات عالية الوضوح لمشتركي «ماي إتش دي» في المنطقة بطرق سهلة الاستخدام وباسعار معقولة. وبالنسبة لنا فان منطقة الشرق الأوسط تعتبر واحدة من اهم الأسواق، وهذه الشراكة الاستراتيجية مع «ماي إتش دي» تعزز حضورنا في هذه السوق ذات الإمكانات الواعدة».

«بيتك» يكرم الموظفين المتميزين في الخدمات التمويلية لعام 2012

قال مساعد المدير العام للقطاع التجاري في بيت التمويل الكويتي «بيتك» احمد محمد الخالد إن «بيتك» حقق خلال عام 2012 المبيعات المستهدفة في سوق التجزئة، وفق الخطط والبرامج الموضوعة، بما يعزز المركز المالي للبنك، ويؤكد دوره المهم في السوق وحصته المتزايدة، مشددا على الأهمية القصوى التي يضعها «بيتك» لدعم المنتج الوطني والتاجر الكويتي والعمل بروح التعاون والتنسيق مع الفعاليات العديدة المؤثرة في السوق بما يعزز العمل الجماعي ويساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وخدمة عملاء «بيتك» والارتقاء بمستوى الأداء في السوق من خلال الاهتمام بتدريب وتطوير العاملين لدى الموردين وتنظيم انشطة وبرامج للارتقاء بقدراتهم البيعية والتسويقية وتعريفهم بأحكام وتطبيقات الاقتصاد الإسلامي في دورات تدريبية متخصصة.

وأكد الخالد خلال كلمة له في اللقاء السنوي لموظفي إدارة الخدمات التمويلية والذي تناول الإنجازات السابقة والأهداف المستقبلية مع تكريم المتميزين في 2012، على دور الموظف ومكانته باعتباره أساس تحقيق النجاح، وينظر إليه بتقدير على مستوى السوق كله، نظرا لما يتميز به من مهارات وإمكانيات تحققت من خلال عمله في مؤسسة مالية مهمة لها تاريخها وريادتها في مجال الصيرفة الإسلامية، داعيا الموظفين أن يكونوا على قدر المسئولية ويقدموا المزيد من الجهد والعطاء حتى تستمر مسيرة النجاح التي بدأت قبل أكثر من ثلاثة عقود.